المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

سياسات العدالة الإجتماعية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وعشرة - فبراير/ شباط 2012 - السنة الحادية عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً: مقدمة 2
ثانياً: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع 3
ثالثاً: اتجاهات توزيع الدخل في العالم 5
رابعاً: اتجاهات توزيع الدخل في الدول العربية 6
خامساً: السياسات الاجتماعية 8
سادساً: الخاتمة 12

سياسات العدالة الإجتماعية

إعداد : وليد عبد مولاه

أولاً : مقدمة

بعد عقدين ونصف من التطبيق المتعاقب لبرامج الإصلاحات الهيكلية، خصوصاً في الدول النامية، عاد البنك الدولي لاستكشاف أهمية قضايا عدالة توزيع الدخل في عملية التنمية، وذلك في إطار تقريره عن التنمية في العالم لعام 2006 ، الذي حمل عنوان "الإنصاف والتنمية".

إن الهدف المحوري لبرامج الإصلاح الهيكلي التي فرض تطبيقها على الدول النامية، في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، قد تمثّل في إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول لتحقق معدّلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، عوضاً عن الاعتماد على نهج التخطيط ودور الدولة في مثل هذا التخصيص.

أن الهدف المحوري لبرامج الإصلاح الهيكلي التي فرض تطبيقها على الدول النامية ، في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، قد تمثّل في إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول لتحقق معدّلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة عوضاً عن الاعتماد على نهج التخطيط ودور الدولة في مثل هذا التخصيص.

ثم ركّزت عملية صياغة السياسات التنموية على تحقيق التوازنات المالية والنقدية على مستوى الاقتصاد التجميعي، بغض النظر عماّ يحدث على مستوى الأُسر والأفراد في مختلف الدول، خصوصاً في ما يتعلق بحالة الرفاه بتعريفه العريض، الذي يتّسق مع مفهوم التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر.

كانت العديد من الدول النامية قد حقّقت خلال الفترة 1960 – 1973 معدلات نمو مرتفعة نسبياً في ظل نهج للتخطيط لإدارة اقتصادياتها لعبت فيه دولة ما بعد الاستقلال دوراً نشطاً في مجريات المعاملات الاقتصادية، وصاغت فيه سياسات تنموية توزيعية في الأساس، خصوصاً عند تعلق الأمر بنشر التعليم وتوفير العناية الصحية وتوفير الغذاء بأسعار في متناول مختلف شرائح المجتمع، ودعم المنتجين في مختلف القطاعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل المنتج. وقد وقد وصفت السياسات التوزيعية التي اتبعتها الدول النامية بُعيد استقلالها تحت برامج الاصلاح الهيكلي بأنها قد كانت "سياسات رديئة".

ويلاحظ أن التكامل بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي ينشأ عن مجموعتين عريضتين من الاعتبارات. تتعلق المجموعة الأولى من هذه الاعتبارات بملاحظة وجود

"العديد من إخفاقات السوق في الدول النامية، ولا سيما في أسواق الائتمان، والتأمين، والأراضي ورأس المال البشري. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن أن لا تتدفق الموارد إلى حيث يوجد أعلى عائد"، مما يتطلب تدخل الدولة بسياسات لإعادة التوزيع يكون من شأنها زيادة كفاءة الاقتصاد.

وتتعلق المجموعة الثانية من الاعتبارات بملاحظة "أن ارتفاع مستويات عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انحياز المؤسسات الاقتصادية والترتيبات الاجتماعية منهجياً إلى مصالح من لهم نفوذ أكبر من غيرهم"، ويتكرر مثل هذا الانحياز مع مرور الوقت وعبر الأجيال في ظاهرة سمّاها التقرير «شراك عدم المساواة» بمعنى حالات اجتماعية مستقرة من عدم المساواة، كلما انفك المجتمع من إسارها عاد ليقع فيها مرة أخرى.

للبدء في فهم العدالة الاجتماعية، فإنه لا يكفي معرفة نصيب الفرد من الدخل. ويعتمد عدد الفقراء في دولة معينة ومتوسط نوعية الحياة فيها على توزيع الدخل، ومعرفة مدى كونه عادلا أم لا ونوعية العلاقة القائمة بين التنمية وعدالة التوزيع. تتكون بقية العدد من خمسة أجزاء يتم تناول العلاقة بين التنمية وعدالة التوزيع في الجزء الثاني، ويركز الجزئين الثالث والرابع على اتجاه توزيع الدخل في العالم ثم في الدول العربية. في حين يتطرق الجزء الخامس إلى السياسات الاقتصادية الهادفة لإحداث أكثر عدالة في التوزيع. ويتم تلخيص النتائج في الجزء الأخير.

ثانياً: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع

طوّر كوزنتز (1955) أطروحة تقول بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية تؤدي فيها العمليات التنموية في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد. بمعنى آخر، هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية) ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل.

تم في عام (1955) تطوير أطروحة تقول بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، وذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية، تؤدي فيها العمليات التنموية في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد.

تم إختبار أطروحة كوزنتز، خلال سبعينات القرن العشرين، بعد أن توفرت المعلومات المطلوبة، وذلك عن طريق تقدير نماذج للإقتصاد القياسي يكون المتغير المعتمد فيها درجة عدم عدالة التوزيع ممثلة عادة في معامل جيني[1]، بينما يكون المتغير المستقل فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد على شكل دالة غير خطية.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات التطبيقية قد استخدمت معامل جيني كمتغير معتمد، إلا أن الكثير منها قد استخدم أنصبة الشرائح السكانية في الدخل كمتغيرات معتمدة، وكذلك نسبة نصيب أغنى 20% من السكان لنصيب أفقر 20% منهم.

أعيد الإهتمام بأطروحة كوزنتز (خلال تسعينات القرن العشرين) في إطار صياغة السياسات التنموية في الدول النامية، وتعرضت الأطروحة للنقد شأنها في ذلك شأن العديد من أطروحات إقتصاديات التنمية.

فقد تصدى برونو ورافاليون وإسكوير (1998) للإطروحة في إطار إهتمامهم بالإجابة على السؤال في ما إذا كانت السياسات الإقتصادية المحفزة للنمو الإقتصادي طويل المدى تضر بالفقراء، وعلى وجه الخصوص منها تلك السياسات الإقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة للعون على الدول النامية.

وعلى الرغم من سعي برونو ورافاليون وإسكوير (1998) لإثبات عدم وجود هذه الشواهد المؤيدة لأطروحة كوزنتز، إلا أن العديد من المساهمات النظرية قد أوضحت إحتمال وجود مثل هذه العلاقة بين التنمية وعدالة التوزيع من مختلف أنواع الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه إستكشاف أعمق للعوامل الهيكلية التي يمكن أن تفسر العلاقة.

بغض النظر عن المساهمات النظرية المعمقة التي أوضحت إحتمالات وجود منحنى كوزنتز خلال عملية التنمية، وعلى الرغم من النتائج التطبيقية التي أوردها برونو ورافاليون وإسكوير (1998) تذخر الأدبيات التطبيقية بنتائج تؤيد وجود العلاقة غير الخطية بين عملية التنمية، كما يلخصها متوسط دخل الفرد، ودرجة عدم عدالة توزيع الدخول.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن الدراسات التطبيقية قد اختلفت في ما بينها عند تعلق الأمر بقواعد المعلومات المستخدمة، ومؤشر عدم عدالة التوزيع، ومصدر متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعريفه، وشكل العلاقة السببية.

تُؤكد دراسة بارو (2008) نتائج الدراسات السابقة اعتماداً على أحدث مشاهدات متاحة لـ 92 قطر، وتخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- تتزايد اللامساواة في المراحل الأولى للتنمية ثم تنخفض مع ازدياد نصيب الفرد من الدخل.
- إستقرار منحنى كوزنتز من عام 1960 إلى عام 2000، مع ذلك فإنه لا يسمح بتفسير جزء كبير من الفروقات بين مستويات عدم العدالة بين الأقطار أو على مر الزمن.
- تأثير العولمة التجارية إيجابي على عدم المساواة، لأن العولمة التجارية تحفز النمو الاقتصادي أو بصفة غير مباشرة عن طريق إرتفاع مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك تأثير سلبي لعدم المساواة على النمو الاقتصادي مع كونه ضعيف بالنسبة للبلدان الغنية (أو كاد أن يكون إيجابي).
- تنمو الدول الفقيرة أسرع في ظل انفتاح تجاري، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، مع تحسن مستوى سيادة القانون وانخفاض معدل الخصوبة.

ثالثاً: إتجاهات توزيع الدخل في العالم

هل ازدادت درجة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم ؟ للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام معلومات مسحية من مسوحات الدخل والإنفاق لعامي 1988 و 1993 مقسمة على خمسة أقاليم. كما تمت إضافة أحدث معلومات متاحة لعينة ضمت 140 قطر مع إضافة أمريكا الشمالية والدول العربية لسنة 2007.

لقد تم تقدير متوسط دخل العشيرات السكانية بالمكافئ الشرائي للدولار في كل قطر لكل اقليم، كما تم ترتيب العشيرات لكل الأقطار داخل الإقليم حسب مستوى الدخل من الأدنى إلى الأغنى، وكذلك الحال بالنسبة للعالم. وعلى هذا الأساس، فقد تم تقدير معامل جيني لكل إقليم على حدة وللعالم. حسب هذه التقديرات، يوضح الجدول التالي متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل إقليم .

جدول رقم (1): متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب أقاليم العالم (دولار بالمكافئ الشرائي)

الإقليم	1988	1993	2007
أفريقيا	1320	1757	1349
آسيا	1970	2972	3550
أوروبا الشرقية	6355	4522	19774
أوروبا الغربية	14713	19952	34635
أمريكا الجنوبية	4829	5923	6681
أمريكا الشمالية	19461	23011	40070
البلدان العربية	4471	5074	9128
العالم	4442	5642	8257

المصدر: البنك الدولي (2010)، قاعدة بيانات تقرير التنمية في العالم، www.worldbank.org.

يتضح من الجدول أنه في ما عدا إقليم أوروبا الشرقية لسنة 1993 فقد سجلت كل الأقاليم نمواً في دخل الفرد. كذلك فإنه يمكن ملاحظة أن الهامش بين أغنى أقاليم العالم (أمريكا الشمالية) وأفقرها (أفريقيا) قد ارتفع من 14 ضعفاً إلى 30 ضعفاً. كما شهد توزيع الدخل على مستوى العالم اتجاها ملحوظا نحو زيادة درجة عدم عدالة التوزيع كما يقيسها معامل جيني الوارد في الجدول التالي.

سجلت كل أقاليم العالم نمواً في دخل الفرد، ويمكن ملاحظة أن الهامش بين أغنى أقاليم العالم (أمريكا الشمالية) وأفقرها (أفريقيا) قد ارتفع من 14 ضعفاً إلى 30 ضعفاً. كما شهد توزيع الدخل على مستوى العالم اتجاها ملحوظا نحو زيادة درجة عدم عدالة التوزيع.

جدول رقم (2): معاملات جيني لأقاليم العالم
(نسب مئوية)

الإقليم	1988	1993	2007 (أو أحدث سنة متاحة)
أفريقيا	42.7	47.2	45
آسيا	34	35	38
أوروبا الشرقية	25.6	46.4	33
أوروبا الغربية	37.1	36.6	31
أمريكا الجنوبية	57.1	55.6	51
أمريكا الشمالية	-	-	37
البلدان العربية	36 (متوسط لسبع دول فقط)	-	40
العالم	39	40	42

المصدر: البنك الدولي (2010)، قاعدة بيانات تقرير التنمية في العالم، www.worldbank.org.

يلاحظ على هذه النتائج ما يلي:

- في عام 1988 كان إقليم أمريكا اللاتينية أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بلغ بمعامل جيني حوالي 57 في المائة) جاء بعده إقليم أفريقيا (43%).
- في عام 1988 كان إقليم أوروبا الشرقية أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني حوالي 26%) جاء بعده إقليم آسيا (34%)
- في عام 1993 ظل إقليم أمريكا الجنوبية أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بلغ بمعامل جيني حوالي 56%) بينما أصبح إقليم آسيا أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني حوالي 35%).
- تحسنت درجة عدم العدالة في أوروبا الشرقية والغربية وأفريقيا وأمريكا الجنوبية بين عامي 1993 و 2007، في حين ساءت في آسيا. بينما شهد متوسط الدول العربية ارتفاعاً من 36 إلى 40. يجدر الذكر أن هذا الرقم ينخفض إلى 38 إذا ما تم تجاهل جزرالقمر التي تشكو من حالة عدم مساواة مرتفعة جداً (46.4).
- تفاقمت حالة توزيع الدخل على مستوى العالم كما يعبر عن ذلك ارتفاع معامل جيني من 39 في عام 1998 إلى 40 لعام 1993 إلى 42 لعام 2007.

رابعاً: إتجاهات توزيع الدخل في الدول العربية

للتعرف على التطورات التي حدثت على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الزمن، فإنه يمكن استخدام نتائج الجدول رقم (3) وذلك

لعينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات للسنتين 1990 و 2000 . يلخص الجدول التالي المعلومات الملائمة، حيث تم احتساب مُعدل التغير السنوي لمؤشري عدم العدالة في التوزيع.

جدول رقم (3): تغير عدم المساواة مع الزمن في عينة من الدول العربية

مؤشر عدم عدالة التوزيع	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
معامل جيني 2000 (%)	37.6	40.8	35.1	39.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغير السنوي (%)	-0.79	0.15	-1.07	0.42	1.65	0.15	-0.83

المصدر: علي عبدالقادر علي (2006)، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

يتضح من الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني، قد سجلت تحسُّناً، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، في كلٍّ من الأردن (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة)؛ والجزائر (بمعدل إنخفاض سنوي بلغ حوالي 1.1 في المائة)؛ وموريتانيا (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة). ويُعد إنخفاض معامل جيني في الجزائر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً انخفاضاً يُعتد به.

كذلك الحال، يوضح الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد تدهورت، بمعنى ارتفاع درجة عدم المساواة، في كلٍّ من تونس (بمعدل ارتفاع سنوي بلغ حوالي 0.2 في المائة)؛

إن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني، قد سجلت تحسُّناً من 1990 إلى 2000، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، في كل من الأردن والجزائر وموريتانيا، وتدهوراً بمعنى ارتفاع درجة عدم المساواة، في كل من تونس والكويت ومصر.

والكويت (بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.4 في المائة)؛ ومصر (بمعدل سنوي بلغ حوالي 1.7 في المائة). ويعد ارتفاع معامل جيني في مصر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً ارتفاعاً يُعتد به.

لتفكيك معامل جيني لعدد من المكونات، يلخص الجدول رقم (4) النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (4): مكونات معامل جيني وتغيرها مع الزمن في الدول العربية (نسب مئوية)

مكون معامل جيني	1990	2000	التغيُّر
عدم المساواة داخل الدول	9.11	8.60	- 0.51
عدم المساواة ما بين الدول	22.87	18.12	- 4.75
المكون المتطابق	7.88	17.23	+ 9.35
معامل جيني	39.86	43.95	+ 4.09

المصدر: علي عبدالقادر علي (2006)، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

يتضح من الجدول رقم (4) أن عدم المساواة في الدول العربية شكلت حوالي 23% من إجمالي عدم المساواة فيها في عام 1999 وحوالي 20% في عام 2000. من جانبٍ آخر، فقد شكل مكـون عدم المساواة بين الدول حوالي 57.4% من إجمالي عدم المساواة في عام 1999، إنخفض بعد ذلك ليشكل حوالي 41% في عام 2000. أما المكون المتطابق، فقد شكل حوالي 20% من إجمالي عدم المساواة في عام 1999، إرتفع بعد ذلك، ليشكل حوالي 39% من الإجمالي في عام 2000.

يلخص الجدول هذه التطورات في مكونات درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية، حيث يلاحظ أن ارتفاع معامل جيني بحوالي 4.1 نقاط مئوية قد تأتى من ارتفاع المكون المتطابق بحوالي 9.4 نقاط مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع داخل الدول بحوالي 0.5 نقطة مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع ما بين الدول بحوالي 4.8 نقطة مئوية.

خامساً: السياسات الاجتماعية

لغرض استجلاء أثر السياسات على درجة عدم عدالة التوزيع، فإنه يمكن الاعتماد على درجة عدم العدالة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية، ومن ثم يمكن ملاحظة التفاوت التالي في درجة عدم العدالة، كما يتضح في الجدولين رقمي (5) و (6).

جدول رقم (5): السياسات وعدم عدالة التوزيع : إحصائيات وصفية

الإقليم	عدد الأقطار	معامل جيني	نصيب العمالة في قطاع الدولة (%)	نصيب التحويلات للناتج (%)	نسبة التفاوت الاقتصادي الاقليمي	دخل الفرد (دولار)
دول منظمة التعاون الاقتصادي	22	31.2	21.2	22.6	1.8	12501
أوروبا الشرقية	8	24.8	90.0	17.2	2.5	6234
أفريقيا	16	52.3	11.3	5.7	4.8	1778
آسيا	17	41.0	12.6	6.8	3.3	4851
أمريكا اللاتينية	17	49.2	19.3	7.6	7.0	4156

المصدر: ميلانوفيتش، (1994)

يلاحظ من خلال رقم (5) ما يلي الجدول:

- تقل درجة عدم عدالة التوزيع في إقليم أوروبا الشرقية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 6.4 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أفريقيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 21.1 نقطة مئوية.
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في آسيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 9.8 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أمريكا اللاتينية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 18 نقطة مئوية .
- بالحصول على الفرق بين مستويات

مختلف العوامل المفسرة في كل إقليم مقارنة بالمجموعة المرجعية، فإنه يمكن حساب تأثير مختلف العوامل في تفسير الاختلاف المشاهد. ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6): العوامل المفسرة للفرق في درجة عدم عدالة التوزيع بين أقاليم العالم ومجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أثر العوامل المفسرة	أوروبا الشرقية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
1. نصيب العمالة في قطاع الدولة	15.8-	2.3+	2.0+	0.4+
2. حجم التحويلات الاجتماعية	2.8+	8.7+	8.1+	7.7+
3. دمية آسيا	-	-	7.1-	-
4. إجمالي تأثير عوامل السياسات الاجتماعية (1+2+3)	13.0-	11.0+	3.0+	8.1+
5. التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.4+	1.5+	0.8+	2.6+
6. مستوى الدخل	4.4+	5.8+	5.1+	5.5+
7. العوامل الأساسية (5+6)	4.8+	7.3+	5.9+	8.1+
8. اجمالي التأثير (4+7)	8.2-	18.3+	8.9+	16.2+
9. الفرق المشاهد	6.4-	21.1	9.8	18.0+
10. الفرق غير المفسر	1.8+	2.8+	0.9	1.8+

المصدر: ميلانوفيتش، (1994).

يلاحظ على نتائج الجدول رقم (6) ما يلي:

- للأقاليم الثلاثة في ما عدا أوروبا الشرقية ، فإن أهم مسببات عدم العدالة المرتفعة مقارنة بمجموعة المقارنة هي تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والتي يترتب عليها زيادة في معامل جيني تتراوح بين 7.7 نقاط مئوية لأمريكا اللاتينية و 8.7 نقاط مئوية لأفريقيا) ومستوى الدخل (الذي يترتب عليه زيادة في معامل جيني تتراوح بين 5.1 نقاط مئوية لآسيا و 5.8 نقاط مئوية لأفريقيا).
- يترتب على تدني نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي وعلى تدني الدخل في الأقاليم الثلاثة باستثناء أوروبا الشرقية أن تكون درجة عدم العدالة المشاهدة فيها أكبر من تلك المشاهدة في مجموعة المقارنة بما يتراوح بين 13 إلى 14 نقطة مئوية. وعلى الرغم من الاختلافات الأخرى بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنهما يظهران تشابها ملحوظا في ما يتعلق بالعوامل المفسرة لعدم عدالة التوزيع.
- في ما يتعلق بأوروبا الشرقية، يتضح أن العامل المهيمن في إنصاف هذه الأقطار بدرجة عدم عدالة في التوزيع أقل منها

في المجموعة المرجعية هو عامل نصيب قطاع الدولة في العمالة، وهو العامل الذي يتسبب في انخفاض معامل جيني بحوالي 15.8 نقطة مئوية مقارنة بالمرجع. وعلى الرغم من أن بقية العوامل الفرعية تؤدي كلها إلى ارتفاع معامل جيني مقارنة بالمرجع، إلا أن تأثير هذه العوامل مجتمعة لا يضاهي تأثير نصيب العمالة لقطاع الدولة في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع.

- مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن درجة عدم عدالة التوزيع المرتفعة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية تعزي إلى تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى تدني مستوى الدخل، وفي آسيا يتمثل السبب الأساسي في تدني مستوى الدخل، بينما في أوروبا الشرقية يعزى تدني درجة عدم عدالة التوزيع إلى ارتفاع نصيب الدولة في تشغيل العمال.

تعزى درجة عدم عدالة التوزيع المرتفعة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تدني مستوى الدخل، وفي آسيا يتمثل السبب الأساسي في تدني مستوى الدخل، بينما في أوروبا الشرقية يعزى تدني درجة عدم عدالة التوزيع إلى ارتفاع نصيب الدولة في تشغيل العمال.

كذلك فقد خلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين العمق التمويلي للاقتصاديات وعدم عدالة التوزيع. وتكتسب هذه العلاقة أهميتها في ظل توجه العديد من الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية، كالمصارف، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي بدأت منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي.

ويمكن تبرير هذه العلاقة اعتماداً على أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك (1990)) التي تقول بأنه في المراحل الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعمقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع زيادة التعمق.

كذلك فإنه يمكن القول بأن الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال (بمعنى وجود معوقات أكبر للاقتراض لتمويل استثمارات غير قابلة للتجزئة كالاستثمار في رأس المال البشري) ينزع توزيع الثروة الابتدائي فيها نحو الاستمرار في المستقبل ومن ثم تتصف هذه الاقتصاديات بتوزيع أكثر عدم عدالة. وتعني هذه الاعتبارات أنه كلما كان قطاع التمويل متطورا (أقل معوقات) كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة.

بالإشارة إلى طبيعة التمويل الذي تحتاجه مختلف تقنيات الإنتاج، خصوصا التقنيات الحديثة المستخدمة في قطاعات الصناعة والخدمات مقابل التقنيات التقليدية التي تستخدم في قطاع الزراعة، فإنه يتوقع أن يؤثر هيكل الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع. وعلى هذا الأساس فإنه يتوقع وجود علاقة

إيجابية بين القطاع الحديث والعمق التمويلي.

تعني هذه النتيجة أنه من شأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة العمق التمويلي في مختلف الاقتصاديات أن تؤدي إلى تحسين في حالة توزيع الدخل.

وقد استعرض عدد من التقارير من مجالات الإنفاق العام التوزيعية التي يمكن لمختلف الدول تبنيها حسب مرحلة تنميتها وحسب ظروفها المحلية، اشتملت أهم هذه المجالات على: الإنفاق على تنمية القدرات البشرية، وعلى أنظمة لتوزيع الأصول الإنتاجية الأولية، وكذلك على خلق الوظائف المنتجة للراغبين في العمل.

استعرض عدد من التقارير من مجالات الإنفاق العام التوزيعية التي يمكن لمختلف الدول تبنيها حسب مرحلة تنميتها وحسب ظروفها المحلية. اشتملت أهم هذه المجالات على الإنفاق على تنمية القدرات البشرية، وعلى أنظمة لتوزيع الأصول الإنتاجية الأولية ، وكذلك على خلق الوظائف المنتجة للراغبين في العمل.

في ما يتعلق بالإنفاق على تنمية القدرات البشرية يُشار إلى أهمية الإنفاق على تنمية الطفولة المبكرة (لأسباب بديهية تتعلق بارتباط صحة الأطفال باستعدادهم للتعلم)؛ والانفاق لا يقتصر فقط على زيادة عدد المدارس في مختلف مراحل التعليم، وإنما أيضاً "زيادة الحوافز للمعلمين، وتعزيز النوعية الأساسية للبنية التحتية للمدارس"، وتقديم المنح الدراسية المشروطة بالمواظبة على الدراسة.

بالإضافة إلى الإنفاق على التعليم، فإن مجال الإنفاق على تنمية الموارد البشرية يشتمل الإنفاق على قطاع الصحة، خصوصاً المتعلق منه بتقديم الخدمات الصحية التي تنتشر فيها المنافع لما يتخطى المنتفعين المباشرين بها، كالتحصين باللقاحات وإمدادات المياه الصحية والصرف الصحي وتوفير المعلومات حول الصحة الشخصية ورعاية الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق العام على قطاع الصحة يشتمل أيضاً توسيع فرص الحصول على الخدمات العلاجية من خلال المستشفيات العامة وتلك المتخصصة أو من خلال تأسيس أنظمة ملائمة للتأمين الصحي. وعلى الرغم من أهمية الإنفاق المستهدف لقطاعي التعليم والصحة، إلاّ أن تنمية القدرات البشرية لخدمة أغراض تعميق الإنصاف وعدالة التوزيع في المجتمع تتطلب الإنفاق العام لتأسيس شبكات للحماية الاجتماعية للأسر والأفراد تمكنهم من مقابلة الصدمات الاجتماعية مهما كان مصدرها.

يعتبر التوظيف في القطاع العام من أنجع السياسات الرامية للحد من البطالة، مثله في ذلك مثل الإنفاق العام، لا تتوفر معلومات رسمية يُعتدّ بها حول التوظيف في القطاع العام في الدول العربية. كذلك الحال، لا تتوفر المعلومات المطلوبة في قواعد المعلومات العربية، كتلك التي تُثابر منظمة العمل العربية على تأسيسها ، أو قواعد المعلومات الدولية التي تصدرها منظمة العمل الدولية. ويتمثّل الاستثناء في هذا الصدد في محاولة البنك الدولي (2003) لتوفير معلومات مقطعية لعينة من الدول العربية وفي الدراسة

الشاملة للعيسوي (2007) التي توفر معلومات في شكل سلسلة زمنية لمصر.

ويتضح أن المتوسط المرجح لنصيب التشغيل في القطاع العام كنسبة من القوى العاملة في الدول العربية المتاح لعام 2000 قد بلغ حوالي 24 في المائة، وهو متوسط يفوق ذلك لمختلف أقاليم العالم القابلة للمقارنة مع مجموعة الدول العربية. ويتفاوت نصيب التشغيل في القطاع العام كنسبة من القوى العاملة في ما بين الدول العربية، حيث سُجّل أعلى نصيب لمصر بلغ حوالي 35 في المائة، بينما بلغ أدنى نصيب للمغرب بلغ حوالي 8 في المائة.

كذلك يتضح أن المشتغلين في القطاع العام كنسبة من قوة العمل قد ارتفعت من متوسط بلغ حوالي 34% للفترة 1974-1980 إلى متوسط بلغ حوالي 39% للفترة 1981-1990، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك إلى متوسط بلغ حوالي 32% للفترة 1991 – 2000، ثم إلى متوسط بلغ حوالي 30% للفترة 2001-2004. وتعني هذه التطورات الزمنية لهذا المتغير أن مصر قد أخذت تفقد أحد مفاتيح الحفاظ على درجة عدم المساواة المتوسطة في توزيع الدخل، مما يتوقع أن تعكسه المعلومات المعنية في المستقبل.

سادساً: الخاتمة

أدى فشل برامج الإصلاحات الهيكلية خاصة في الدول النامية إلى إعادة النظر في قضايا عدالة توزيع الدخل في عملية التنمية، وذلك نظراً لارتفاع مستويات عدم العدالة الاجتماعية على مستوى العالم وفي العديد من المناطق على غرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولا بد من الإقرار بأن ما ينقص الإصلاحات العشرة التي جاء بها إجماع واشنطن هو الحاجة إلى تصحيح اللامساواة المفزعة التي تصيب بعض الدول (كوزيسكي وويليامسون (2003)) عن طريق سياسات تهدف لإحداث وضع أكثر عدالة اجتماعية. تتصدر هذه السياسات بمجالات الانفاق العام التوزيعية، والتي تشتمل على التحويلات الاجتماعية والإنفاق على تنمية القدرات البشرية كالتعليم والصحة والوقاية الحمائية. كذلك يتعلق الإنفاق الحكومي بالتوظيف الحكومي الرامي للحد من البطالة، خاصة في ضوء انحسار القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تبرز سياسة النهوض بالقطاع المالي كأحدى أبرز السياسات الهادفة لإحداث أكثر عدالة اجتماعية. ولكن لا بد من الإعتراف بأن استدامة هذه السياسات تبقى رهينة لنسق نمو اقتصاديات هذه الدول.

الهوامش

(1) من المقاييس الأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق، ويعتمد على حساب المساحة المحصورة يبين منحنى لورنز وبين خط المساواة. وينحصر معامل جيني بين 0 والواحد، حيث يكون صفراً عندما يكون توزيع الدخل متساوياً وبينما يكون مساوياً لواحد عندما يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله.

المراجع العربية

البنك الدولي (2010)، قاعدة بيانات تقرير التنمية في العالم، www.worldbank.org.

علي عبدالقادر علي (2006)، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

وليد،عبد مولاه (2010)، برنامج تدريبي حول سياسات العدالة الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2010/12/23-12/19 .

المراجع الإنجليزية

Bruno,Michael, Martin Ravallion and Lyn Squire, 1998. "Equity and Growth in Developing Countries: Old and New Perspectives on the Policy Issues". In Vito Tani and Ke-Young Chu (eds), Income Distribution and High Crowth. Cambridge, MA: MIT Press.

Barro, Robert J., 2008, Inequality and Growth Revisited, Asian Development Bank.

Kuczynski, Pedro-Pablo, and John Williamson, 2003. After the Washington Consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America. Washington: Institute for International Economics.

Kuznets, Simon. 1995. "Economic Growth and Income Inequality". American Economic Review (March): 1-28.

Milancvic, Brabko, 1994. "Determinants of Cross-Country Income Inequality: An "Augmented" Kuznets' Hypothesis", The World Bank Policy Research Department.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. احمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	ا. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	ا. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	ا. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. احمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. احمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	ا. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	ا. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	ا. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	ا. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	ا. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	ا. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	ا. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	ا. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	ا. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	ا. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. احمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الاربعون
التقييم البيئي للمشاريع	ا. صالح العصفور	الثالث الاربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات الإنتاجية وقياسها	د. علي عبدالقادر علي	الستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. حسن الحاج	الثالث والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات التعليم	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. عدنان وديع	الثامن والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. احمد الكواز	التاسع والستون
السياسات التنموية	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
المؤشرات المركبة	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.إبراهيم اونور	الثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
بطالة الشباب	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة واربعة
إدارة المخاطر في الاسواق المالية	د. إبراهيم اونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. احمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	**د. وليد عبدمولاه**	**المائة وعشرة**
العدد المقبل		
السياسات الصناعية في ظل العولمة	**د. بلقاسم العباس**	**المائة والحادي عشر**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهـد العربي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org